التأصيل القانوني والتطور التشريعي للمجالات الطبيعية المحمية

قسم الماستر / تخصص قانون عقاري

مقياس: قانون الغابات، الحظائر و المحميات

من إعداد الأستاذ: حسيني عبد السلام

Made with GAMMA

مقدمة

لم تلقَ البيئة الاهتمام الكافي والحماية الملائمة إلا منذ ما يقرب من خمسة عقود، تحديدًا إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972. جاء هذا المؤتمر استجابةً لتفاقم مشكلة التلوث البيئي الذي بات يهدد الأنظمة الإيكولوجية ويهدم توازنها الطبيعي.

أهمية المناطق المحمية

تُعد هذه المناطق جزءًا لا يتجزأ من النسيج البيئي، وتضم كائنات حية وغير حية فريدة لا تتكرر في أي بقعة أخرى من العالم، ما يبرز قيمتها البيولوجية والجغرافية.

الإطار القانوني للحماية

يهدف الإطار القانوني إلى صون الموارد الحيوية، والمحافظة على سلامة العمليات البيئية، وضمان استمرارية التنوع الوراثي للأصناف النباتية والحيوانية.

الفوائد المتعددة

تُسهم المناطق المحمية في إثراء البحث العلمي والسياحة البيئية، مما يحقق فوائد اقتصادية من خلال الزيارات، فضلاً عن تعزيز التمتع بالموارد الطبيعية البكر.

لقد تزايدت الضرورة الملحة لوضع تشريعات وقوانين بيئية، تستهدف حماية البيئة بصفة عامة والمناطق المحمية بصفة خاصة، وذلك في أعقاب التطور الصناعي والتقني المتسارع. فبينما يمثل هذا التطور ركيزة للرقي الحضاري، إلا أنه يحمل في طياته آثارًا جانبية وخيمة أدت إلى تلوث بيئي واسع النطاق، وإخلال بالتوازن الإيكولوجي، وعرضت العديد من أنواع النباتات والحيوانات لخطر الانقراض.

سعت العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، إلى إنشاء مناطق محمية لتدارك هذه الآثار السلبية. وقد تجاوزت بعض هذه الدول ذلك إلى تخصيص أيام وطنية للمناطق المحمية، وأدمجت ضرورة الاهتمام بها في دساتيرها، بل وأسست مجالس أو هيئات عليا متخصصة تُعنى بالمناطق الطبيعية.

Made with GAMMA

الإسلام والمجالات المحمية الطبيعية

حقيقة سبقت أربعة عشر قرناً

إن مفهوم المناطق الطبيعية المحمية يجد جذوره العميقة في الإسلام، قبل وقت طويل من صياغته المعاصرة، أي منذ أكثر من أربعة عشر قرناً. ويعود هذا السبق إلى ترسيخ جميع المسائل القانونية في المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

الحرم المكي الشريف

يشير الحرم المكي الشريف إلى مناطق مقدسة محددة داخل المدينة المقدسة، والتي تم وضع مكانتها وقواعدها الخاصة بموجب القرآن والسنة النبوية المطهرة. ويعود تأسيس الحرم إلى اللحظة التي أمر فيها الله عز وجل نبيه إبراهيم عليه السلام ببناء الكعبة.

حدود الحرم

تُحدد حدود الحرم بدقة عن طريق وحي إلهي. فقد أُرسل الملك جبريل، عليه السلام، ليُظهر لإبراهيم الحدود الدقيقة للحرم والمواقع التي يجب أن تُقام فيها الأنصاب التي تُعلم هذه الحدود المقدسة.

الحرم المدني الشريف

قام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أيضاً بتأسيس الحرم المدني الشريف وتحديد حدوده. وقد قال: "المدينة حرم بين كذا وكذا. لا تُقطع أشجارها ولا يُحدث فيها حدث."

الأنظمة القانونية المتعلقة بالأراضي المقدسة (الحرمين):

- يُحظر إزعاج صيد الحرم المكي أو اصطياده.
- يُمنع قطع الأشجار والشوك والنباتات الخضراء، باستثناء نبات الإذخر.
- يُحظر التقاط شيء مفقود في الحرم، إلا بقصد الإعلان عنه علناً لإعادته إلى صاحبه الشرعي.

يستخلص من هذه الأحكام أن المنهج الإسلامي، كما ورد في القرآن والسنة الصحيحة، قد سبق حماية البيئة الطبيعية لمدينتي مكة والمدينة. وبذلك، فقد استبقت نظام "المناطق الطبيعية المحمية" المعاصر.

Made with GAMMA

تاريخ المجالات المحمية الطبيعية

في العصر القديم والحديث

تُشير المصادر التاريخية إلى أن مفهوم المجالات المحمية الطبيعية ضارب في القِدم، حيث تم اعتبار مناطق جغرافية معينة عبر آلاف السنين بمثابة أراضٍ مقدسة أو محظورة في العديد من الثقافات والحضارات القديمة.

1

252 ق.م

سنَّ الإمبراطور الهندي "أسوكا" تشريعات صارمة تهدف إلى حماية الحيوانات والأسماك والمناطق الحرجية، ما يعكس وعيًا مبكرًا بضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي.

2

حوالي 2000 سنة

عمل الإمبراطور الروماني "هادريان" على تحديد وحماية غابات الأرز في لبنان عبر وضع حجارة منقوشة تُشير إلى مناطق الحماية، مما يمثل سابقة تاريخية في تعيين الحدود للمناطق الطبيعية.

3

200 م

قام الملك "ديفانومبيا تيسا" بإنشاء أول ملاذ للحياة البرية في سريلانكا، وهو ما يُعد نموذجًا مبكرًا لإدارة وحماية النظم البيئية وموائل الكائنات الحية.

4

1084 م

أمر الملك الإنجليزي ويليام الأول بإجراء مسح شامل للأراضي والغابات والمحميات، والذي عُرف بـ "كتاب يوم الحساب"، بهدف تنظيم وإدارة الموارد الطبيعية وحماية مناطق الصيد الملكية.

العصر الحديث:

شهد العصر الحديث تطورًا مؤسسيًا في مجال حماية الطبيعة، حيث تأسست أول حظيرة وطنية في العالم، وهي حظيرة "يلوستون" (الحجر الأصفر) بالولايات المتحدة الأمريكية، عام 1872. هذا وقد سبقها صدور مرسوم في عام 1864 قضى بمنح الحماية لحظيرة "يوسيميتي"، والتي تم ترقيتها إلى حظيرة وطنية عام 1890، مما يؤكد على التسلسل الزمني للتطور التشريعي في هذا المجال.

Made with GAMMA

المجالات المحمية والتنوع البيولوجي

تُعدّ المجالات المحمية أداة قانونية وتشريعية حيوية للحفاظ على البيئات الطبيعية وصيانة التنوع البيولوجي الثري الذي تحتويه. إن أهميتها تتجلى في كونها ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات الحفظ العالمية.

01

1992: اتفاقية التنوع البيولوجي

تُوّجت الجهود الدولية بتبني العديد من الدول لاتفاقية التنوع البيولوجي خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو، مما شكّل إطارًا قانونيًا دوليًا لحماية البيئة.

02

2010: مراجعة الخطة الاستراتيجية

شهد المؤتمر العاشر للدول الأطراف، المنعقد في ناغويا باليابان، مراجعة وتحديثًا للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، مؤكدًا على الالتزام العالمي بالحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية.

03

هدف آيشي 11: تحديد الأهداف الكمية

نصّ هدف آيشي 11 على تحديد نسبة عددية واضحة لإنشاء المجالات المحمية، موجهًا بذلك عمل المؤسسات المعنية والجهات الحكومية في الدول الأطراف نحو تحقيق التزاماتها الدولية في مجال الحفظ.

الأهداف العالمية الحالية للحماية:

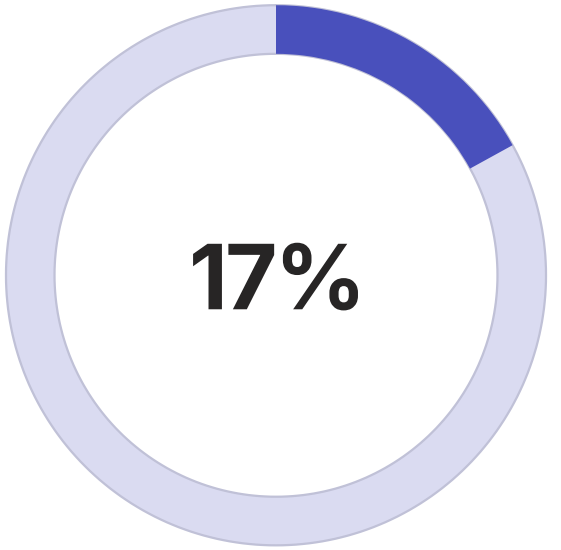

المناطق البرية والمياه الداخلية

يهدف الاتفاق الدولي إلى وضع ما لا يقل عن 17% من المناطق البرية والمياه الداخلية (باستثناء القطب الجنوبي) تحت نظام الحماية بحلول عام 2020.

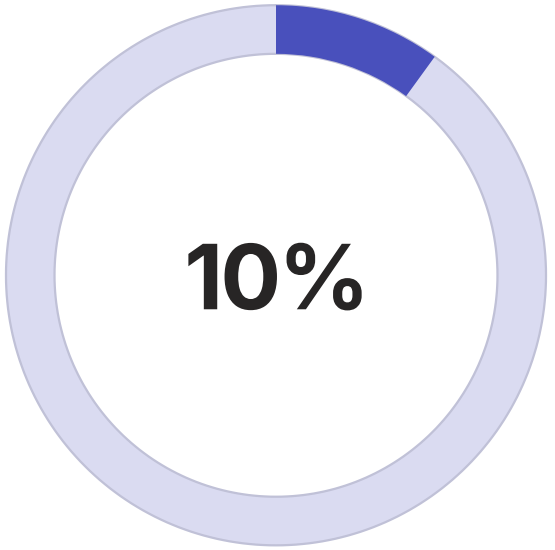

المناطق البحرية والساحلية

كما يطمح المجتمع الدولي إلى حماية 10% من المناطق البحرية والساحلية ضمن منظومة المجالات المحمية بحلول عام 2020، لضمان استدامة النظم الإيكولوجية البحرية.

في الوقت الراهن، يُقدر عدد المواقع المحمية البرية والبحرية بنحو 100,000 موقع، تغطي مساحة إجمالية تُقارب 19 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يعادل تقريبًا المساحة الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا مجتمعتين. تُبرز هذه الأرقام حجم الجهد العالمي المبذول في صون التراث الطبيعي للأرض.

Made with GAMMA

التطور التاريخي للمجالات المحمية في الجزائر

تُمثّل المجالات المحمية الطبيعية إرثًا يتجاوز مرحلة الاستقلال في الجزائر. فقد شهدت الفترة الاستعمارية الفرنسية، مع استتباب الاستقرار، بداية التفكير في إرساء منظومة حظائر وطنية ومحميات طبيعية.

1931-1912

شهدت هذه الفترة إنشاء ثلاث عشرة منطقة محمية (محميات طبيعية وحظائر وطنية) من قبل الإدارة الفرنسية، وكانت هذه المبادرات موجهة نحو أغراض متعددة تشمل السياحة، الصيد، الإيواء، التخييم، بالإضافة إلى الأنشطة العلمية.

1967-1962

عقب استعادة الجزائر لاستقلالها، ظل التشريع الفرنسي ساري المفعول بشأن تنظيم هذه المجالات. وفي عام 1967، صدر عن المشرع الجزائري أول نص قانوني خاص بهذه المناطق، وهو الأمر رقم 67-281، الذي أرسى الإطار التنظيمي الأولي للمجالات المحمية.

1983

أصبحت المجالات المحمية تُنظّم بموجب أحكام قوانين حماية البيئة. فمع صدور القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، تم تصنيف هذه المجالات إلى محميات طبيعية وحظائر وطنية.

2003

تم إلغاء القانون رقم 83-03 وحل محله القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي واكب التحولات التشريعية الرامية إلى دمج البعد البيئي ضمن أولويات التنمية.

2011

شهد هذا العام إصدار أول تشريع مستقل ومخصص لحماية هذه المجالات، وهو القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في سياق التنمية المستدامة، مما يعكس تزايد الوعي بأهميتها القانونية والبيئية.

Made with GAMMA